
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين 1919 – 1939 م

علجية بشير العرفي
(أستاذ مشارك بقسم التاريخ –كلية الآداب – جامعة بنغازي – ليبيا)

ملخص:

خضعت دول المغرب العربي للحكم العثماني خلال القرن السادس عشر، ما عدا مراكش التي ظلت تحت حكم السعديين ثم العلويين. ضمن الموجه الاستعمارية التي عصفت بقارة إفريقيا، وقعت الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي 1830م، ثم تلتها تونس 1881م، ومع مطلع القرن العشرين تعرضت كل من ليبيا ومراكش لنفس المصير، وهكذا ما إن نشبت الحرب العالمية الأولى حتى كان المغرب العربي بأكمله تحت السيطرة الأوربية، وخاض الوطنيون صراعًا مريرًا رافضين هذه السيطرة. خلال هذا الصراع برزت عدة مظاهر تشير إلى مدى تضامن شعوب البلدان العربية ضد الاستعمار الأوربي منها اللقاءات المشتركة في المحافل الدولية والاتجاهات الموحدة في وسائل الإعلام كما في صحيفة (التونسي) ومجلة (المغرب) إضافة إلى خوض المعارك جنبًا إلى جنب، كمشاركة الليبيون في ثورة خليفة بن عسكر ضد الحكم الفرنسي. وكانت الفترة ما بين الحربين العالميتين من أهم فترات تاريخ هذه البلدان، ففيها تبلورت فكرة الاستقلال عن طريق العمل السياسي بعد أن ثبت عبثية الصراع المسلح أمام الآلة الأوربية الحديثة التي تحركها مصالح أوربا في العالم، وبذلك تأسست خلال هذه الفترة الهيئات والأحزاب السياسية خاصة في تونس والجزائر وباتت تطالب بالمساواة ثم الاستقلال الذي بدأ يتحقق مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين حيث استقلت ليبيا في ديسمبر 1951م، وتلتها كل من المغرب وتونس في مارس 1956، ثم الجزائر في يوليو 1962م. من خلال البحث تبين أن مقاومة بلدان المغرب العربي للاستعمار نابع من وحدتها العرقية والدينية ولذلك تضامنت شعوب هذه الدول في عدة مواقف، ومن مظاهر هذا التضامن المشاركة جنبًا إلى جنب في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في الجنوب التونسي، وإصدار الدوريات التي تعكس أماني دول المغرب العربي في الاستقلال، إضافة إلى عقد المؤتمرات وتأسيس الهيئات المشتركة

Abstract

The Arabian Maghreb countries underwent Ottoman's rule during the sixteenth century, with the exception of Marrakesh, which has been under the rule of Saadian and Alawites. Within the colonial wave, which swept the continent of Africa, Algeria signed in the French's colonialism fist 1830, and then followed by Tunisia, 1881, with the beginning of the twentieth century, both Libya and Marrakech had been for the same fate, and this, the First World War broke out ,the Arabian Maghreb was entire under European control, and patriots fought a bitter struggle rejecting this control .

During this conflict emerged several appearances indicating the extent of the solidarity of the peoples of the Arab countries against European colonialism, including joint meetings in international forums and trends unified in the media as in the newspaper (Tunisia) and magazine (Morocco), in addition to fight the battles along, such as sharing the Libyans in the revolution of Khalifa bin Askar against French rule. During the period the two world wars of the most important periods of the history of this country, wherein crystallized the idea of independence through political work yet to be proven the futility of armed conflict before the modern European machine that is driven by the interests of Europe in the world, and thus

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

founded during this period bodies, political parties, especially in Tunisia, Algeria and now demands equality and independence is achieved, which began with the beginning of the second half of the twentieth century when Libya became independent in December 1951, followed by Morocco and Tunisia in March 1956, and Algeria in July 1962.

قبل البحث في تاريخ المغرب العربي ما بين الحربين تجدر الإشارة إلى أن البلدان التي يشملها مصطلح المغرب العربي هي البلدان المطلة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط والتي تشمل الرقعة الجغرافية الممتدة ما بين الحدود الليبية المصرية السودانية شرقًا إلى الساحل الشمالي الغربي للمحيط الأطلسي، أما جنوبًا فتحدها موريتانيا – مالي – تشاد – النيجر. واختلفت هذه البلدان في الظروف التاريخية فيما بينها كما أنها اختلفت مع أقطار المشرق العربي؛ فمن حيث اختلافها فيما بينها، فإن أقطار المغرب العربي خضعت للحكم العثماني ما عدا المغرب الأقصى الذي ظل تحت سيطرة السعديين ثم العلويين. إضافة إلى ذلك فإنه مع بدء الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي فإن الجزائر ابتليت بالاستعمار الفرنسي مبكرًا إذا ما قورنت بغيرها من بلدان المغرب العربي حيث خضعت لهذا الاستعمار منذ 1830 وتلتها تونس 1880.

أما ليبيا فظلت ولاية عثمانية حتى 1912 حيث ابتليت بالاستعمار الإيطالي. وظل المغرب العربي (مراكش) مستقلًا تحت حكم السعديين حتى 1912 حيث فرضت عليه الحماية الفرنسية والإسبانية، ولم يُتبع في هذه الأقطار نظام حكم استعماري واحد ففي الجزائر طبق نظام يقضي باعتبار الجزائر إحدى المحافظات الفرنسية، وبالتالي فهي تخضع للقوانين الفرنسية. أما تونس والمغرب فقد فرض عليهما نظام الحماية في حين طبق الاستعمار الإيطالي نظام الاستيطان في ليبيا.

هذا من ناحية اختلاف أقطار المغرب فيما بينها أما اختلافها وأقطار المشرق العربي، فإن الخلفية التاريخية لكل من شقي الوطن العربي تختلف إلى حد ما عن بعضها ففي الوقت الذي قوي فيها التيار السلفي في المغرب العربي شهد المشرق العربي تيارات علمانية مصدرها أوروبا نتيجة لتواجد الأقليات المسيحية في بلاد الشام، وبالإضافة إلى ذلك فبالرغم من أن كل من أقطار المغرب العربي والمشرق العربي خضعت للنفوذ العثماني إلا أن طبيعة هذا الخضوع اختلفت كثيرًا عن تلك التي اتبعتها الدولة العثمانية عندما أرادت بسط سيادتها ونفوذها على الأقاليم الأخرى سواء في بلاد الشام أو مصر أو المغرب وغيرها من البلدان العربية وغير العربية.

فالعثمانيون عندما اتجهوا إلى المغرب العربي كان دافعهم حماية المسلمين الفارين من الأندلس بعد سقوط غرناطة 1492. وقد استخدم العثمانيون أسلوبًا يختلف تمامًا في المغرب العربي عن أساليبهم السابقة والمتمثلة في الزحف بالجيوش البرية حيث اكتفى السلطان العثماني سليم الأول في عام 1518 بإرسال قوة متواضعة لم تتجاوز ألفي انكشاري وإصدار مرسوم يبيح لرعايا الدولة العثمانية التطوع في جيش المغرب، وكانت هذه المساعدة ضئيلة إذا ما قورنت بإمكانيات الدولة العثمانية آنذاك التي عُدّت في أوائل القرن السادس عشر أعظم قوة في الشرق الأدنى وفي الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وهي الممثل للقوة الإسلامية بعد أن استولت على أملاك الدولة المملوكية في الشام ومصر والحجاز واليمن، وكانت هذه المساعدات رغم ضآلتها بداية العلاقات الرسمية بين الجزائر والدولة العثمانية. وقد استلم هذه الإمدادات كل من عروج وخير الدين برباروسا قادة الأسطول الإسلامي الذين تصدوا للهجمة الصليبية التي قادتها إسبانيا والبرتغال ضد مسلمي الأندلس، وكانت جزيرة جربة على السواحل الجزائرية نقطة انطلاق لتلك المقاومة[1]. التي مكنت الدولة العثمانية من التواجد بشكل رسمي في المغرب العربي. وكان هذا التواجد فاتحة للسيطرة على طرابلس 1551 تلك السيطرة التي مهدت السبيل لتحالف

([1]) أحمد طربين (1970)، التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، د، ن، دمشق، ص170.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

حاكمي الجزائر وطرابلس لإنهاء الدولة الحفصية في تونس 1574 بمساندة قوات من القيروان والإستانة، وبذلك خضعت أقطار المغرب العربي للسيطرة العثمانية باستثناء المغرب الأقصى إلا أن هذه السيطرة لم تكن قوية كما كانت في بلدان المشرق العربي وازدادت ضعفًا في القرن السابع عشر حين انشغلت الدولة العثمانية بالدفاع عن نفسها ولم يبق لها في المغرب العربي إلا السيادة الإسمية فقط. فمنذ عام 1671 أصبحت مقاليد الأمور في الجزائر في يد الوالي الذي كان يعين عن طريق الانتخاب لكن الأمر تغير بعد ذلك ليصبح في أيدي رؤساء القراصنة وأصحاب القوة من الفِرَق العسكرية، إضافة إلى ذلك فإن الجزائر لم تكن في مجملها خاضعة لسلطان الداي، حيث كانت القبائل البربرية في الجبال والصحراء شبه مستقلة تحت إمرة رؤسائها، وفي هذا الوقت تحول الجهاد البحري إلى قرصنة وصار الداي يفرض على القراصنة نسبة معينة مما يحصلون عليه، وبالتالي لم تعد هناك رقابة كافية على تصرفات البحارة وصارت مسألة اعتراض السفن في البحر المتوسط سواء من المسلمين أو غيرهم من البحارة الأوروبيين مثار نقاش في مؤتمر فيينا 1815 وما تلاه من مؤتمرات أوروبية مثل مؤتمر لندن 1816 ومؤتمر أكس لاشابيل 1818(2). وكان ذلك إيذانًا ببدء هجمة أوربية مسيحية جديدة على منطقة الشمال الإفريقي. وفي تلك الأثناء كانت فرنسا تمر بأزمات داخلية وخارجية (3) ولذا قررت إرسال حملة لغزو الجزائر 1830 ونزلت قواتها في ميناء سيدي فرج الواقع غربي مدينة الجزائر بحوالي 25كم وذلك في 14 يونيو من نفس العام، وفي 5 يوليو اضطر الداي إلى قبول شروط فرنسا، وغادر الجزائر إلى نابلي ثم الإسكندرية التي بقي بها حتى وفاته 1838 ونزعت عن لجزائر مظاهر التبعية للحكم العثماني. ورغم ما حدث في فرنسا من تغييرات وما تعاقب عليها من حكومات إلا أن سياستها الرامية إلى الاحتفاظ بالجزائر ضمن الحضيرة الفرنسية لم تتغير(4).

وقد أتاحت القلاقل التي سادت تونس في أواخر القرن التاسع عشر الفرصة أمام الدول الأوروبية للتدخل في شؤون تونس. فالدولة العثمانية ركزت على ضرورة تبعية تونس للباب العالي، أما بريطانيا فإن سياستها التقليدية كانت تحتم عليها الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية، ولذا فقد كانت حريصة على الإبقاء على تونس ضمن الدائرة العثمانية في حين رغبت فرنسا في إضعاف السيطرة العثمانية على تونس المجاورة للتواجد الفرنسي في الجزائر حتى تتمكن من التدخل بسهولة وتحقق أطماعها، ونجحت مساعيها في الحصول على عدة امتيازات أهمها مد خط الحديد بين تونس والجزائر. وفي هذا الوقت كانت إيطاليا تسعى لإبعاد فرنسا عن تونس المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين الرامي لإحياء الإمبراطورية الرومانية القديمة. وكانت الظروف في صالح فرنسا أكثر من غيرها بحكم جوار مستعمرتها (الجزائر) لتونس. ولذا تذرعت بالمشاكل التي أثارتها القبائل على الحدود التونسية 24 إبريل 1881 في الوقت الذي أبحرت فيه قوات فرنسية من ميناء طولون إلى بنزرت وفرضت على الباي معاهدة (باردو) التي وقعت في 12 مايو 1881 وتلا ذلك توقيع معاهدة المرسى في يونيه 1883 التي أكدت سيطرة فرنسا على تونس(5).

وقد أدى احتلال الجزائر وتونس إلى زيادة احتكاك فرنسا بالمغرب، وأصبحت لها مصالح في منطقة المغرب الأقصى إضافة إلى أن هذه المنطقة كانت مصدر خطر على مصالح فرنسا في الجزائر خاصة بعد أن ساند المغاربة الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد فرنسا،

---

(2) شوقي الجمل، (1997)، المغرب العربي الكبير، ط2، المكتب المصري، القاهرة، ص258.

(3) بخصوص ذلك راجع ؛ عبد الحميد البطريق، (1974) التيارات السياسية المعاصرة 1815 – 1960، دار النهضة العربية، بيروت.

(4) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص260.

(5) المرجع نفسه، ص206 – 207.

وبذلك فقد سعت فرنسا لاحتلال المغرب الأقصى ومهدت لذلك بعقد عدة اتفاقيات مع الدول الأوروبية التي كانت لها أطماع في المغرب الأقصى. وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقها مع إيطاليا 1902 وتم بموجبه إطلاق فرنسا يد إيطاليا في طرابلس مقابل أن تترك لفرنسا حرية التصرف في المغرب والاتفاق الودي مع إنجلترا في إبريل 1904 الذي تم بموجبه الاتفاق على عدم مضايقة فرنسا لبريطانيا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب. وفي أكتوبر من نفس العام عقدت فرنسا اتفاقًا مع إسبانيا لتحديد وضع إسبانيا في المغرب. وبموجب هذا الاتفاق حُددت منطقة النفوذ الإسباني في شمال وجنوب المغرب وأطلقت فرنسا يد إسبانيا للعمل بحرية في هاتين المنطقتين وفي 14 يناير 1906 عُقد مؤتمر الجزيرة الذي دعت إليه الحكومة المغربية منتهزه فرصة مساندة ألمانيا لها. وقد حققت فرنسا من خلال المؤتمر مكاسب، حيث حظيت بامتياز إشرافها على البوليس المغربي في الموانئ الهامة على المحيط الأطلسي. وتمكنت بذلك من تقوية نفوذها حتى أنها احتلت الدار البيضاء في 6 أغسطس ثم فاس ومكناس والرباط، وفي الوقت نفسه تحركت الجيوش الإسبانية فاحتلت العرائش والقصر الكبير 1911[(6)]، وعندما تحركت ألمانيا في يوليو 1911 لحماية مصالحها في المغرب عمدت فرنسا إلى إجراء مفاوضات معها انتهت بتوقيع اتفاق في 4 نوفمبر 1911 مفاده تنازل فرنسا عن جزء من مستعمراتها في الكونغو مقابل تعهد ألمانيا بعدم عرقلة مشروع الحماية الفرنسية على المغرب ومساواة كل من فرنسا وألمانيا في الامتيازات الاقتصادية في المغرب، ورغم عد إقرار الدول الأوروبية الأخرى ما جاء في الاتفاق إلا أن البرلمان الفرنسي وافق على ما جاء فيها، وبذلك تخطت فرنسا أكبر عقبة في طريق إعلان حمايتها على المغرب وفرض على السلطان عبد الحفيظ التصديق على المعاهدة في 30 مارس 1912 واضطر للتنازل عن العرش في 2 أغسطس 1912 وغادر الرباط إلى فرنسا التي بقي فيها حتى توفي 1938 وخلفه على عرش المغرب المولى يوسف في ظروف فقدت فيها المغرب كل مميزات وحقوق الدولة المستقلة. وقد شجع الاتفاق الألماني الفرنسي الذي عقد في 4 نوفمبر 1911 فرنسا على الوصول لاتفاق مع إسبانيا بشأن تحديد وضع كل من الدولتين في المغرب واتفقتا في مدريد 27 نوفمبر 1912 على اعتراف فرنسا بمنطقة نفوذ إسبانية في شمال المغرب عرفت (بالمنطقة الخليفية) تخضع دينيًا ومدنيًا لسلطان المغرب وينوب عنه الخليفة المتمتع بجميع امتيازات السلطان، ويرأس حكومة على غرار حكومة السلطان جميع وزرائها مغاربة أما وزارة الخارجية فهي من اختصاص المندوب السامي الإسباني، وبذلك ضمت منطقة النفوذ الإسباني في المغرب الأقصى إلى جانب سبتة ومليلة جزءًا آخر شمل المنطقة الخليفية، وبذلك فهي تشغل ما يقرب من 22ألف كم^2 ووفقًا لهذا التقسيم فإن المغرب الأقصى قُسم إلى منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة الحماية الإسبانية ومنطقة طنجة الدولية. وقد أثار ازدياد النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا مخاوف الدولة العثمانية التي لازالت تحتفظ بطرابلس الغرب ضمن ولاياتها ولذا بادرت بإرسال 10آلاف جندي لتعزيز حاميتها الموجودة هناك إلا أنها سرعان ما عادت وسحبت هذه التعزيزات وأخلت القلاع والحصون تقريبًا من الأسلحة والجنود للقضاء على ثورة اليمن. وبذلك ازدادت القوة الدفاعية في ليبيا ضعفًا ولم تعد قادرة على مواجهة أي هجوم متوقع وعندما هاجمت إيطاليا السواحل الليبية في أكتوبر 1911 وجدت الحاميات العثمانية شبه خالية من المعدات والأسلحة والجنود. بل إن ما بقي من قوات عثمانية سُحبت للمشاركة في الحرب البلقانية وبقي الليبيون وبعض الضبط الأتراك يواجهون الموقف ثم تنازلت الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا بموجب معاهدة أوشي لوزان التي عقدت في أكتوبر 1912[(7)].

---

(6) المرجع نفسه، ص311، 315، 324.

(7) المرجع نفسه، ص325، 358، 336 – 359.

وبذلك وقع المغرب العربي بأكمله تحت السيادة الأوروبية وبطبيعة الحال رفض الوطنيون الاحتلال بكافة أشكاله حيث رأوا أنه يهدف إلى استلابهم اقتصاديًا وثقافيًا وإحلال الهوية الأجنبية محلها.

ويتناول هذا البحث تاريخ بلدان المغرب العربي من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية. حيث سيتم تسليط الضوء على هذه الفترة التي تعتبر من أهم فترات تاريخ المغرب العربي المعاصر لما شهدته المنطقة من تطورات أدت إلى استقلال بلدانها.

ويرجع اختيار موضوع البحث إلى عدة أسباب أهمها حدوث تغير في نمط الكفاح خلال هذه الفترة، حيث ثبت أنه من العبث الاستمرار في الكفاح المسلح أمام تطورات الأسلحة والخطط الأوروبية، لذا شهدت هذه الفترة بداية مرحلة الكفاح السياسي في تونس والجزائر أولًا ثم المغرب وليبيا بعد القضاء على المقاومة مع مطلع الثلاثينيات.

وبالتالي فإن الهدف من هذا البحث يكمن في تسليط الضوء على أهم تلك التطورات ومدى جدواها لمعركة الاستقلال. وخلال طرح الموضوع سيتم اتباع المنهج التحليلي القائم على تحليل الوقائع التاريخية المستقاة من المصادر والمراجع للوصول إلى صورة أقرب للحقيقة التاريخية.

ووفقًا للواقع التاريخي والجغرافي لهذه البلدان فسيتم تناول تطورات كل دولة على حدة ووفقًا لأولوية وقوعها في قبضة الاستعمار الأوروبي، حيث سيتم تناول الجزائر ثم تونس وليبيا وأخيرًا المغرب.

الجزائر:

منذ احتلال الجزائر سنة 1830 صدرت القوانين الفرنسية بضمها إلى فرنسا وفرنسة الجزائريين عن طريق إصدار قانون الجنسية، عندما أصدر نابليون الثالث قرار المعروف (بسناتو كونسولت) سنة 1865 والذي نص على أن الجزائريين رعايا فرنسيون إلا أنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي. وبموجب هذا القانون أصبح من حق الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط الخضوع للقانون الفرنسي، وهكذا انقسم الجزائريون إلى فرنسيين ورعايا فرنسيين واستمر العمل بهذا القانون حتى 1946 مع بعض التعديلات التي أجريت ضمن إصلاحات عام 1919، ونتيجة لهذه القوانين ظلت البلاد ثائرة تلجأ إلى استخدام السلاح كلما سنحت لها الفرصة إضافة إلى المعارضة السياسية والهجرات الجماعية وتقديم العرائض المطالبة بحقوق الجزائريين. وقد ازداد هذا الغليان مع مطلع القرن العشرين نتيجة لظهور النخبة ومناداة العلماء التقدميين بالإصلاح وظهور الصحافة الوطنية وتأثير التيار القومي وامتداد النزاع الأوروبي إلى إفريقيا الشمالية قبيل الحرب العالمية الأولى، حيث عمدت فرنسا إلى إصدار قانون التجنيد الإجباري وفر الكثير من الشباب الجزائري إلى الجبال، وطالب ذويهم بإلغاء هذا القانون، إلا أن الحكومة الفرنسية ردت على ذلك بتدعيمها لإجراءات المحاكم الرادعة وتأكيد قانون الأهالي، وأصدرت قوانين الطوارئ والرقابة. كما سعت لاستقطاب بعض العناصر للتأثير على الرأي العام الجزائري فدعت الأمير عمر باشا إلى باريس، وعينت الأمير عبد الملك رئيسًا للشرطة في طنجة وكلاهما جزائريان من عائلة الأمير عبد القادر. وفي الوقت ذاته ضاعفت من بذل الأموال للمهاجرين في الشرق الأوسط كي تزاحم الدولة العثمانية المدعومة آنذاك من ألمانيا(8).

وقد شارك الجزائريون المجندون في الحرب مشاركة فعلية كما أن بعضهم أُرسل للعمل في المصانع الفرنسية والمناجم وارتقى بعض المجندين من النخبة إلى رتبة كولونيل وأبرز هؤلاء الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر(9)، وبالرغم من أن كثير من المصادر تشير إلى تجنيد فرنسا

(8) أبو القاسم سعد الله، (1969) الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب، بيروت، ص13، 95 – 96، 222 – 224.

(9) عبد الرحيم عبد الرحمن، (1990) تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط5، دار الكتاب الجامعي، ص373.

إلى ما يربو على أربعمائة 400ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الكثير من المجندين كانوا يفرون كلما سنحت لهم الفرصة ففي الجزائر وفي الجبهة الأوروبية وفي الشرق الأدنى فر كثير من المجندين الجزائريين والتحقوا بمواطنيهم الثائرين في الجزائر الذين اتخذوا من حرب العصابات وسيلة للتعبير عن رفضهم للاحتلال. أما البعض الآخر فقد ظل خارج البلاد وشكلوا بالتعاون مع بعض الوطنيين المهاجرين من تونس ومراكش لجانًا وطنية في جنيف وبرلين وإسطنبول للمطالبة باستقلال بلدان المغرب العربي وبثوا دعايتهم ضد فرنسا منادين بالحرية على المستوى العالمي[10].

وبذلك ساهمت الحرب في نقل القضية الوطنية الجزائرية من المسرح المحلي إلى المسرح العالمي. كما أثبتت أن الجزائر غير خاضعة للاستعمار الفرنسي وهي مرغمة على ما تمر به من هدوء نسبي ولذلك فإنه وبنهاية الحرب أرغم الجزائريون فرنسا على إدخال بعض الإصلاحات تضمنها قانون 1919 ومن بين هذه الإصلاحات سن قانون "النظام السياسي للأهالي" ويقصد بهم الجزائريون المسلمون الذين ليسوا مواطنين فرنسيين فهؤلاء سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبين إضافة إلى أن المستشارين الجزائريين في البلديات سيكون لهم الحق في المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم، وبذلك مُنح الرعايا الجزائريون الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية حق تقلد بعض الوظائف تحت شروط محددة[11] وبالرغم من أن هذه الإصلاحات وجدت معارضة سواء من البرلمان الفرنسي أو من الجزائريين أنفسهم الذين رأوا أنها إصلاحات ضئيلة إذا ما قورنت بمطالبهم في المساواة بالفرنسيين، رغم ذلك فإنها تعتبر مؤشرًا على تغيير فرنسا لسياستها تجاه الجزائر، وعلى التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري نتيجة للحرب، خاصة وأن اشتراك الجزائريين في الحرب جعلهم يدركون مدى اختلاف أوضاعهم داخل بلادهم عن الأوضاع في البلدان الأخرى، وقد كانت مبادئ ولسن التي أعلنها أثناء الحرب والتي كان يرمي من ورائها إلى كسب ود الشعوب قد أعطت الجزائريين حقهم كشعب في المطالبة بحريته أملًا في الوصول إلى هذه الحرية.

وعندما انتهت الحرب صُدم الجزائريون بنقض فرنسا وحلفائها لوعودهم مما زادهم إصرارًا على مطالبهم. ونتيجة لكل ذلك أخذت وجهات النظر تتبلور في شكل جماعات لمتابعة الكفاح ومن بين هذه الجماعات:

جماعة النخبة: التي كانت ترى أن السبيل لعلاج الأوضاع في الجزائر هو الأخذ بالأساليب الفرنسية في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين المستوطنين الفرنسيين والجزائريين ولو على مراحل، وطالبت النخبة بفتح باب الهجرة للعمال الجزائريين لفرنسا حتى يسهل عليهم الاندماج في المجتمع الفرنسي، والأخذ بعاداته ومقوماته[12].

ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول جدوى إصلاحات 1919 انقسمت النخبة إلى شقين وكانت القضية التي أدت إلى هذا الانسجام هي الخلاف في مسألة وضع الجزائر وعلاقتها بفرنسا فشق يطالب بضم الجزائر إلى فرنسا ضمًا كاملًا وتزعمه [الدكتور ابن ثامي] وأطلق عليه الحزب (الليبرالي) وشق نادى بالمساواة مع الفرنسيين ولكن في إطار الأحوال الشخصية للجزائريين. وقد تزعم هذا الحزب الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وقد استمد هذا الحزب الذي أطلق عليه (حزب الإصلاح أو الحزب الوطني) قوته من

([10]) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص222.

([11]) المرجع نفسه، ص313.

([12]) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص389.

عراقة أسرة زعيمه حيث انضم إليه قياديون إقطاعيون جزائريون وأعضاء الطبقة الوسطى المثقفة والأطباء والمحامين وبعض موظفي الإدارة الفرنسية. وتمكن هذا الحزب من هزيمة الحزب الليبرالي في الانتخابات التي أجريت في الجزائر العاصمة وفي قسنطينة[13].

وبالتالي فإنه وخلال الفترة 1919 – 1925 كان الأمير خالد أبرز دعاة المساواة مع فرنسا وقد استغل فرصة عقد مؤتمر الصلح 1919 وطالب بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. كما أسس في نفس الوقت هيئة (اتحاد النواب المسلمين) المعبرة عن أهداف الجزائريين الوطنية، وأصدر صحيفة الإقدام باللغتين العربية والفرنسية التي كانت تنتقد السياسة الفرنسية بشدة مما دعا الفرنسيون إلى نفي الأمير خالد من الجزائر في أغسطس 1923. وواصل كفاحه خارج بلاده، حيث حضّر لعدة ملتقيات شملت إلى جانب الجزائريين عمال المغرب العربي والوطنيين من أبناء المستعمرات الذين تم نفيهم من بلدانهم وقد بقي الأمير خالد في منفاه بسوريا حتى توفي 1936[14].

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الإصلاح لم يكن حزبًا انفصاليًا صرفًا أو إسلاميًا صرفًا لأن أنصاره وإن رفضوا الاندماج الكامل وتمسكوا بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين فإنهم نادوا بالمساواة مع الفرنسيين أمام القانون وفي الألقاب والترقيات والوظائف كما طالبوا بتجنس الجزائريين بالجنسية الفرنسية دون شرط وتحقيق التمثيل النيابي للجزائريين غير المجنسين، وبذلك فإن هذا الحزب رغم مطالبته بالمساواة إلا أنه تمسك بالدين الإسلامي في الوقت الذي كانت الأصوات المنادية بدعم الإسلام عالية في البلاد الإسلامية تمر بظروف تدعم الإسلام ولذا فقد حظي بالنجاح في حين خسر الحزب الليبرالي بسبب وجهة نظره المتعلقة بقضية الدين[15].

وفي مقابل النخبة المتشبعة بالثقافة الفرنسية برز فريق يطالب بضرورة المحافظة على الثقافة العربية والعمل على تأكيد عروبة الجزائر وتوثيق صلاتها بالبلدان العربية في المشرق والمغرب، وترجع أصول الجماعة إلى ما بين عامي 1900 – 1914 حيث ازداد تأثير تعاليم ابن تيمية ومحمد عبده ورشيد رضا وتبناه في الجزائر كل من الشيخ الونيسي والمجاوي وابن سمايه. وقد حاولت الدولة العثمانية كسب أنصار هذا الاتجاه وإثارة مسلمي الجزائر عن طريقه ضد فرنسا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى[16].

وبالرغم من وجود هذا الاتجاه إلا أنه لم يبدأ العمل بصورة منظمة إلا في مايو 1931 حيث نظم مجهوداته في (جمعية العلماء المسلمين) التي رأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي أصدر جريدتي الشهاب والبصائر، وكان الإسلام هو الأسلوب الذي اتخذه أنصار هذا الاتجاه للوصول بالجزائر إلى الاستقلال، ولذلك رفضوا التفاهم مع الأحزاب الفرنسية، وقد برز البشير الإبراهيمي كعضو نشط في هذه الجمعية وعمل منذ عام 1932 على نشر نفوذها في غرب الجزائر، وساهم بعد عودته من الحجاز في إنشاء المدارس الحرة التي فاقت في انتشارها المدارس الحكومية. كما أنها كانت أفضل إعدادًا لمناصب الإمامة والقضاء من مدارس الحكومة، وقد هدد نشاط هذه الجمعية الطرق الصوفية التي اعتمد عليها الفرنسيون للتأثير على الرأي العام الجزائري. كما عمل العلماء المسلمون على التقريب بين السنة والشيعة والعرب والبربر عن طريق المحاضرات ونشر الكتب التي تتحدث عن تاريخ وأمجاد بلدهم وشرع ابن باديس في تدريس الفلسفة وأصول الدين والقانون في مدرسته بقسنطينة، ووصل نفوذ هذه الجمعية إلى فرنسا حيث انتشر بين العمال الجزائريين وضاقت السلطات الفرنسية بنفوذ هذه الجمعية واتخذت من شراء ذمم البعض أسلوبًا لإدانة أعضاء الجمعية الذين ازدادوا تمسكًا بها وإصرارًا على مبادئها

(13) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص328 – 332.

(14) بشير بلاح، (2006) تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، ص363.

(15) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.

(16) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص389.

التي أكدت على القومية الجزائرية المرتكزة على الإسلام والعروبة. وأصدر ابن باديس فتوى مفادها أن من تخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي بهدف الحصول على الجنسية الفرنسية هو مُرتد عن الإسلام لا يُصلى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين. وكانت هذه الفتوى إيذاناً بإعادة الجزائر إلى أصولها الإسلامية وأظهرت المسلمين بصفاتهم المتميزة عن غيرهم(17).

وبذلك فإن جمعية العلماء المسلمين عملت على تطوير الوطنية العربية وخرجت من ذلك الإطار الذي فرضته فرنسا على الجزائر التي أعيدت إلى طابعها العربي الإسلامي.

وإضافة إلى النخبة وجمعية العلماء كانت هناك جماعة أخرى ضمت رؤساء الأسر الكبيرة والمحاربين القدماء وبعض المرابطين وبعض الإقطاعيين الذين اختارتهم فرنسا للعمل في بعض المراكز كمساعدين في الإدارة الفرنسية أو ممثلين نيابيين في المجالس المحلية أو مستشارين للجان الفرنسية المهتمة بالمسائل الجزائرية وقد سميّ أفراد هذه الجماعة بـ (الوي وي) أي المجيبين بنعم كلما أرادت فرنسا ذلك، وكانت هذه الجماعة موالية لفرنسا ولاء كاملًا وانعكس هذا الولاء بطبيعة الحال على الأهالي حيث كانت تستخدمهم لترجيح كفتها في الانتخابات(18).

وبذلك فإنه من غير المنطقي أن يطلق على مثل هذه الفئة مصطلح حزب أو جماعة سياسية لأنها افتقرت إلى البرنامج المنظم والمبدأ الخاص.

هذا ما يتعلق بالوضع في الجزائر أما خارجها فقد أسس مجموعة من العمال الذين عملوا في المناجم الفرنسية والجنود المسرحين من الجيش الفرنسي ولم يجدوا فرصًا للعمل أسس هؤلاء حزب أطلق عليه (نجم أفريقيا الشمالية) وذلك في 20مارس 1926، وكانت دوافع تأسيس هذا الحزب هو شعور هؤلاء بفرق المعاملة بينهم وبين العمال الفرنسيين فيما يتعلق بالمرتبات خاصة وأنهم كانوا يؤدون أعمالًا أصعب من تلك التي يقوم بها الفرنسيون، ولذا ربطوا بين المعاملة وبين قوميتهم ودينهم المختلفة تمامًا عن دين وقومية الفرنسيين، ورأوا أن هذه المعاملة نتيجة لتعصب الفرنسيين لعرقهم وكان مصالي الحاج هو زعيم هذا الحزب الذي انضم إليه العمال من تونس ومراكش إضافة إلى العمالة الجزائريين(19).

وضم هذا الحزب أعضاء من تونس ومراكش وكانت تهدف إلى:

استقلال ووحدة المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب).

الدفاع عن مصالح العمال المغاربة في فرنسا.

إلا أنه وبمرور الوقت فقد هذا الحزب أعضاءه التونسيين والمغاربة وواصل الأعضاء الجزائريون العمل مطالبين بالمساواة مع فرنسا وجلاء الجيوش الفرنسية عن تراب الجزائر(20).

وبلغ عدد أعضاء الحزب 4آلاف عضو، واستخدم المنشورات والمحاضرات والصحف لنشر مبادئه وتعميم نشاطه وعندما اتسع نطاقه أصدرت السلطات الفرنسية قرارًا بحله عام 1929 لمطالبته بالثورة ضد فرنسا والعمل على استقلال شمال أفريقيا، وواصلت الجمعية

(17) جلال يحيى، (1981) المغرب الكبير، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، ص220.
(18) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص333.
(19) جلال يحيى، المرجع السابق، ص221.
(20) بشير بلاح، المرجع السابق، ص366.

عملها سرًا حتى عادت إلى العمل العلني 1934 باسم "الاتحاد الوطني للمسلمين المغاربة". ومنذ عام 1934 أخذ نشاط هذا الحزب ينتشر في الجزائر وصدرت عدة صحف مؤيدة له مثل: الأمة، الشعب والبرلمان الجزائري. وفي عام 1936 أفرجت الحكومة الفرنسية عن المعتقلين السياسيين وعاد مصالي الحاج إلى الجزائر ليواصل عمله الوطني مطالبًا باستقلال شمال أفريقيا. وقد أغضب هذا العمل رجال الطرق الصوفية المتعاونين مع فرنسا مقابل الاحتفاظ بامتيازاتهم كما اتخذت منهم الجبهة الشعبية في فرنسا موقفًا عدائيًا واتهموا أعضاء الحزب بالتحالف مع المستوطنين الفاشيين. لذا طُردوا من مؤتمر الجزائر الإسلامي وأصدرت الأوامر بحل هذه الجمعية التي تمثل خطرًا على فرنسا وفي نفس الوقت رأى فيها النواب الجزائريون وأعضاء المؤتمر الإسلامي أنها حركة تهدد مصالحهم المرتبطة بفرنسا كما رأى الشيوعيون أنها حركة قومية انفصالية. وفي عام 1937 قام مصالي الحاج بتغيير نجم شمال أفريقيا إلى (حزب الشعب الجزائري) وبذلك صار الحزب يعمل من أجل الجزائر بدلًا من عمله من أجل أفريقيا الشمالية، وعندما قام الحزب بمظاهرات 14يوليو 1937 رُفعت الأعلام الجزائرية إلا أنه اتهم بالعمل ضد فرنسا وقبض على رئيسه وحكم عليه بالسجن سنتين مع حرمانه من الحقوق المدنية والسياسية، ومع ذلك شارك الحزب في انتخابات بلدية الجزائر 1938 وفاز مرشحه أبو منجل. وعندما أنهى مصالي الحاج مدة سجنه أبقته السلطات الفرنسية في السجن ولم تفرج عنه بحجة أنه يمثل خطرًا على فرنسا خاصة وأن الحرب العالمية الثانية باتت وشيكة، بل وأن السلطات الفرنسية ألغت الحزب نهائيًا وعطلت صحيفة الأمة الناطقة بلسانه[21].

وتجدر الإشارة إلى أن نوعًا من التقارب بين حزب نجم شمال أفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي الذي انضم إليه بعض الجزائريين نتيجة لشدة وطأة الحكم الفرنسي كما حدث تقارب بين حزب نجم أفريقيا وحزب الإصلاح[22]. إلا أن مثل هذا التقارب لم يحدث مع جمعية العلماء المسلمين رغم أن مصالي الحاج حاول الاتفاق مع الشيخ عبد الحميد بن باديس في قسنطينة إلا أن الأخير لم يرد على رسائله، كما أنه لم يلق استجابة من الإبراهيمي، ومن المرجح أن عدم تجاوب جماعة علماء المسلمين مع النجم مرجعه إلى أن مبادئ هذا الحزب غامضة – وهي تجمع بين الشيوعية الماركسية والوطنية الجزائرية والتمسك بفكرة التضامن الإسلامي[23]. وبذلك فإن الوضع السياسي في الجزائر ما بين الحربين كان يتسم بأن ميزان القوى يميل لصالح الحركة الوطنية وظهرت جماعات وإن اختلفت في أساليبها إلا أنها كانت تسعى لإثبات الشخصية الجزائرية وقد أدى هذا النشاط بفرنسا إلى التلويح بعدة مشاريع إصلاحية مثل مشروع فيوليت الذي ظل مثار نقاش حتى 1938 حيث رفضه البرلمان الفرنسي كما رفضته الهيئات الجزائرية والفرنسيون المستوطنون بالجزائر لأنه سيجعل من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية[24].

ويدل هذا الرفض من جانب الجزائريين على أن المجتمع الجزائري تكونت لديه ردة فعل تجاه محاولة الاستلاب التي تقوم بها فرنسا حيث صار محافظًا يشكك في كل ما له علاقة بفرنسا فالذين تلقوا تعليمًا غربيًا بدأوا يتساءلون عن قيمة العادات والتقاليد الإسلامية والقيم القديمة وشعورهم بأن هناك ثقافة ستحل محل ثقافتهم بدلًا من تطويرها والمحافظة عليها مما جعلهم يتمسكون أكثر من ذي قبل بتراثهم الثقافي. وقد دفعهم ذلك إلى محاولة ارتباط بالبلدان العربية خاصة بلدان المغرب العربي.

---

(21) جلال يحيى، المرجع السابق، ص223 – 225.

(22) عبد الرحمن عبد الرحيم، المرجع السابق، ص375 – 377.

(23) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص335.

(24) بخصوص ذلك راجع، أبو القاسم سعد الله، (د.ت)، الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945، ج3، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص15 – 17.

وبعد الحرب العالمية الثانية استمر نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن العنف الذي ووُجهت به جعلها تنتهج أسلوب العمل السري، حيث ظهرت عدة تنظيمات سرية هدفت جميعها إلى التخلص من الاستعمار الفرنسي وإن اختلفت آلية كل تنظيم لتحقيق الهدف وهو الاستقلال.

ففي الوقت الذي طالبت مجموعة من مصالي الحاج بالاستقلال التام رأت مجموعة فرحات عباس أنه لا غضاضة في المطالبة بالاستقلال الذاتي كمرحلة أولى، وعندما قامت ثورة 23يوليو في مصر 1952 ظهرت مجموعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تمخضت عنها جبهة التحرير الوطنية التي قادت الثورة الجزائرية حتى الحصول على الاستقلال في 3يوليو 1962[25].

تونس:

وفي تونس كان للحرب العالمية الأولى تأثيرها على البلاد خاصة عندما أعلن الحلفاء عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث أعلنت فرنسا الأحكام العرفية العسكرية في تونس مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأغلقت النوادي ومنعت الاجتماعات وأوقفت كل نشاط سياسي، إضافة إلى ذلك جندت فرنسا ما يقرب من (82) اثنين وثمانين ألف تونسي في الحرب، ناهيك عن آخرين أسندت إليهم الحكومة الفرنسية بعض الأعمال الزراعية في فرنسا كي لا يتضرر الاقتصاد الفرنسي[26]. ولما كانت الحرب على أشدها قامت ثورة بزعامة خليفة بن عسكر الذي كان قد هاجر من نالوت بليبيا تحت الضغط الإيطالي في الجنوب التونسي 1915 وانضم إليه بعض المحاربين من طرابلس، وقد تمكن الثوار من تحقيق عدة انتصارات في عدة مواقع على القوات الفرنسية بالجنوب التونسي ولم تنته هذه الثورة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تفرغت فرنسا لقمعها[27]. وأمام الضغط الفرنسي على الوطنيين في تونس ومصادرة أملاكهم هاجر عدد كبير من القادة أمثال: محمد الخضر حسين ومحمد باش حابنه، حيث استقر محمد باش حابنه في جنيف وأصدر مجلة (المغرب) باللغة الفرنسية لتواصل مسيرة جريدة التونسي التي أغلقتها السلطات الفرنسية. وقد عكست هذه المجلة أهداف بلدان المغرب العربي من طرابلس إلى المغرب الأقصى وخلال نفس العام عقد بمدينة لوزان المؤتمر الثالث للقوميات وحضره محمد باش حابنه لينقل رغبات الشعبين التونسي والجزائري في الاستقلال. وفي عام 1918 تألفت (اللجنة الجزائرية التونسية لتحرير المغرب العربي) التي بعثت بمطالبها إلى مؤتمر الصلح في فرنسا 1919 وإلى الرئيس ولسن مُذكرة إياه بمبادئه التي أعلن عنها[28]. أما على باش حابنه وعبد العزيز الثعالبي فقد اختارا الأستانة مقرًا لهما وتبنيا مبادئ الجامعة الإسلامية، واتصلا خلال الحرب العالمية الأولى بكثير من الشخصيات العربية مؤلفين في الأستانة هيئة تحرير شمال أفريقيا، كما أنهم تعاونوا مع حركة المقاومة في ليبيا واتصلوا بعدد من رجال الطوارق في فزان وجنوب تونس والجزائر، وبذلك وصلت دعايتهم إلى قلب الصحراء الكبرى بل إنهم حاولوا تجميع قوات من أبناء المغرب العربي الموجودين في أوروبا وإرسالهم إلى شمال أفريقيا للمشاركة في الثورة ضد فرنسا[29] وقد ظل الثعالبي وزملاؤه متمسكين بمبادئهم المتمثلة في ضرورة حصول البلاد على الاستقلال وهو ما كان ينادي به حزب تونس الفتاة قبيل الحرب العالمية الأولى، إلا أن تطور الأوضاع الدولية

---

[25] ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الأفريقية، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، ص287 – 289.

[26] الشريف بن الحاج عثمان، (د.ت)، لمحات على تاريخ تونس الحديث 1818 – 1924، ط1، دار السلام، تونس، ص172، 173.

[27] محمد سعيد القشاط، (1978)، خليفة بن عسكر، الصفحة الأولى، دار النهضة، بيروت، ص60، وما بعدها.

[28] الشريف بن الحاج عثمان، المرجع السابق، ص176.

[29] الحبيب تامر، (1986)، هذه تونس، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ص370 – 372.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

وظهور النخبة التي ترعرعت في المدارس الفرنسية وتشبعت بثقافتها أدى بالثعالبي إلى الموافقة على مطالب النخبة التي كانت تناضل من أجل تحديد العلاقة بين تونس وفرنسا وتطالب بدستور يحدد هذه العلاقة وقد تمكن هؤلاء من إنشاء الحزب الدستوري كمرحلة أولى نحو تحقيق الاستقلال[(30)] وفي عام 1919 رفع الحزب مذكرة إلى الملك محمد الناصر مطالبًا بإصدار الدستور واقتصر البرنامج الإصلاحي لهذا الحزب على السعي لإعادة السلطات إلى التونسيين وقد ساند الأمير محمد المنصف النجل الأكبر للملك المبادئ الوطنية لهذا الحزب. إلا أن السلطات الفرنسية قبضت على عبد العزيز الثعالبي الذي أطلق سراحه نتيجة للمظاهرات التي قام بها الشعب مطالبًا بالإصلاحات مما دعا فرنسا إلى استبدال المقيم العام الفرنسي في تونس في يونيو 1921 وتلا ذلك إطلاق الحريات ورفع الأحكام العرفية فنشطت الحركة الوطنية وكثرت الاجتماعات العامة وصدرت الصحف الوطنية كصحيفة (صوت التونسي) ولم تكن هذه السياسة سوى ستار يخفي وراءه مخطط فرنسا الجديد الرامي إلى فتح أبواب الهجرة لأعداد كبيرة من الفرنسيين وإقطاعهم الأراضي بغرض توطينهم وأدى ذلك إلى توتر العلاقة بين تونس وفرنسا وهدد الملك بالتخلي عن العرش مما جعل المقيم العام يرضخ للواقع ويعطي وعدًا بإجراء الإصلاحات بعد الزيارة المرتقبة لرئيس الجمهورية الفرنسية (تاليران) لتونس. وفي يوليو 1922 توفي الملك محمد الناصر دون أي تغيير على الوضع الراهن في تونس، وأصيبت الحركة الوطنية بنكسة خاصة وأن محمد الحبيب باي الذي ارتقى عرش تونس كان مواليًا لفرنسا[(31)] وكان لهذه النكسة وزيادة الاضطهاد أثره على الحركة الوطنية حيث عمدت فرنسا إلى إصدار أوامرها بإبقاء الوضع في تونس على ما هو عليه، وفتحت باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام التونسيين وشجعت الهجرة إلى تونس دون أن توافق على منح الدستور، وقد أدت السياسة الفرنسية إلى حدوث انشقاق في الحزب الدستوري وكان من نتيجة هذا الانشقاق بروز حزب الإصلاح الذي وافق على الاشتراك في الانتخابات وفي المجالس الأربعة* التي نص عليها المرسوم الذي أصدرته فرنسا في 13 يوليو 1922 وطالبت التونسيين بدراسته. وقد اعتمدت فرنسا على حزب الإصلاح في تدعيم نفوذها في السنوات الباقية من العشرينيات. إلا أن وطأة هذا النفوذ دفع بعناصر جديدة ذات ثقافة غربية إلى الظهور على مسرح الأحداث وشرعت هذه العناصر في مناقشة المسائل التي تمس جوهر الحياة في تونس وهو أمر تميزت به عن أعضاء الحزب الدستوري فبدلًا من التركيز على الحياة الدستورية والأمور السياسية أخذت تعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكانت صحيفة العمل التي أصدرتها العناصر الجديدة منبرًا لتشجيع الصناعة الوطنية وضرورة للحد من إدخال البضائع الأجنبية إلى تونس كما هاجمت مسألة التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين واهتمت بقضايا تحرير المرأة وتحسين أحوال العمال الزراعيين الذين أصبحوا في مرتبة أقرب إلى الرق حيث إنهم يتقاضون خمس المحصول لقاء فلاحتهم الأرض وزراعتها[(32)].

وقد انضمت هيئة تحرير جريدة العمل إلى الهيئة التنفيذية للحزب الدستوري حيث رأى أعضاء الحزب أن ذلك يدعم الحزب ويقويه أمام السياسة التي تتبعها فرنسا ضد العناصر الوطنية في تونس. وفي الوقت نفسه رأت العناصر الجديدة التي انضمت إلى الحزب أن وصولها إلى الهيئة التنفيذية جعلها في وضع يسمح لها بالتركيز على مطالبها المتمثلة في فصل السلطات والاهتمام بنشر التعليم ونشر الدعاية بين الجماهير دون أن تكون مقتصرة على العناصر التقليدية وكانت هذه المطالب إيذانًا بحدوث انشقاق في الحزب الدستوري حيث رفض

([30]) جلال يحيى، المرجع السابق، ص2445.

([31]) علي العلوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي (د،ت، 1989)، ص43 – 44.

* هذه المجالس هي: المجلس الكبير – لجنتي المالية والأشغال – المجالس الإقليمية وجميع هذه المجالس مشتركة أي من الفرنسيين والتونسيين.

([32]) جلال يحيى، المرجع السابق، ص247 – 248.

التقليديون السياسة التي انتهجتها العناصر الشابة وأصروا على سياستهم السابقة وكان لفرنسا يد هذا الشقاق وقد كان مؤتمر قصر بني هلال الذي عقد في باريس في مارس لمناقشة مسألة الخلاف بين قادة الحزب القديم وجماعة العمل التونسي عام 1934 نقطة تحول في تاريخ الأحزاب في تونس حيث رفض أعضاء الحزب الدستوري الاشتراك في المؤتمر مما أعطى العناصر الجديدة الحق في تعيين الحبيب بورقيبة أمينًا عامًا للحزب الذي اتخذ منذ ذلك الحين اسم الحزب الدستوري الجديد وأنشأ لجنة تنفيذية سميت بالديوان السياسي. وفي الوقت نفسه استمر أعضاء الحزب الدستوري التونسي القديم لأنهم لم يعترفوا بالانتخابات التي أجريت في المؤتمر السابق[33].

وعندما أدركت السلطات الفرنسية خطر التيار الجديد ألقت القبض على قادته في 3سبتمبر 1934 واعتقلتهم في صحراء الجنوب التونسي، وبدأت مرحلة اضطرابات استمرت لمدة عامين متواليين، ثم عمدت فرنسا إلى تغيير سياستها لتصبح أكثر لينًا تحت ضغط هيئة الحزب المدعومة من أحزاب اليسار الفرنسية التي تقلدت الحكم في فرنسا. وكانت تناصر مطالب الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي. وقد استغل الحزب الدستوري الجديد هذا الوضع وبعث الحبيب بورقيبة مندوبًا عنه 1936 ليقنع الحكومة الجديدة بضرورة إرضاء رغبات الشعب المتمثلة في الإصلاحات المستعجلة كمرحلة أولى نحو الاستقلال وكانت سياسة الحبيب بورقيبة تقوم على اتباع سياسة المراحل أي يحصل التونسيون على ما يطالبون به من حقوق ثم ينتقلون إلى مرحلة أخرى حتى يتمكنوا من الحصول على كافة حقوقهم وكانت هذه السياسة محل نقد من العناصر التقليدية إلا أن بورقيبة أَصَرَّ عليها واستغل صداقته لبعض الشخصيات الفرنسية للحصول على وعد بتحقيق هدفه. وتمكن بالفعل من الحصول على وعد من بعض رجال السياسة والصحافة الفرنسية بزيارة تونس وبحث الأوضاع فيها. وبالفعل وضع مشروع لإصلاح الإدارة الفرنسية في تونس كما وضع مشروع آخر يدعو لتسوية أوضاع العمال التونسيين وبحث مسألة تحسين أجورهم والمساواة بينهم وبين المستوطنين. وقد رأى الوطنيون في هذا المشروع بعض الإيجابيات في حين عارضه المستوطنون الذين كانوا يرون أنهم أكثر تفوقًا على التونسيين من الناحية العرقية وبالتالي لا يجب مساواتهم بهم[34].

وإزاء تطور الأحداث السياسية في تونس قام العمال التونسيون بإضرابات عامة كالمطالبة بحقوقهم النقابية، وتصدت السلطات الفرنسية لهذه الإضرابات بعنف ما دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في شهر نوفمبر 1937 اتخذ قرارًا بمواجهة العنف. وفي الوقت نفسه كانت فرنسا قد اتخذت قرارًا بمواجهة العنف في المغرب العربي بأكمله وبدأت عملياتها في مراكش والجزائر، لذا أعلن الحزب الإضراب في نوفمبر 1937، ومع مطلع عام 1938 تسلم قيادة إضرابات العمال والطلاب مما أدى إلى وقوع صدام بينهم وبين السلطات الفرنسية التي أصدرت قرارها بحل الحزب واعتقال أعضائه[35].

وانتظمت الحركة الوطنية في تشكيل سري بزعامة الحبيب تامر واتخذ هذا التشكيل من المنشورات وسيلة لنشر آراء الحزب ونظم مظاهرة في أواخر 1938 شاركت فيها النساء إلى جانب الرجال، وأمام شدة المقاومة أرسلت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق إلى تونس طالبها التونسيون بضرورة إطلاق المعتقلين والاستجابة إلى مطالب الشعب. وبالفعل سمح المقيم الفرنسي بإصدار بعض الصحف مثل تونس الفتاة، وفي هذه الأثناء كانت الحرب العالمية الثانية وشيكة الوقوع وبدأت إيطاليا تتطلع إلى تونس مما دعا فرنسا إلى الظهور بمظهر المتعاطف مع تونس وأعلن (دالادي) رئيس الحكومة الفرنسية الذي زار تونس يناير 1939 تمسك بلاده بتونس، وباندلاع الحرب

([33]) هذه تونس، المرجع السابق، ص150 – 151.

([34]) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص416 – 419.

([35]) جلال يحيى، المرجع السابق، ص252 – 253.

عمت موجة من العصيان خاصة بين المجندين التونسيين الذين جندوا بالقوة، ونتج عن ذلك أن امتلأت السجون والمعتقلات في تونس والجزائر بآلاف الوطنيين التونسيين[36].

وخلال الحرب أصبحت الأراضي التونسية ميداناً للصراع وكانت حكومة فيشي قد استلمت الحكم في فرنسا فعزلت الباي محمد المنصف في 12مايو 1943 وحل محله محمد الأمين. وبعد الحرب أخذت القضية التونسية مساراً آخر في الأمم المتحدة حيث لاحت بوادر موافقة فرنسا على منح تونس حكمًا ذاتيًا وجرت مفاوضات بين تونس التي مثّلها الحبيب بورقيبة وفرنسا في 2يونيو 1955 نتج عنها منح تونس الاستقلال الذاتي مع احتفاظ فرنسا بما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن والدفاع وكان ذلك أولى مراحل الاستقلال التام الذي تحقق بزعامة بورقيبة في 20مارس 1956[37].

المغرب:

وفي المغرب طلبت السلطات الفرنسية من الجنرال ليوتي سحب القوات الفرنسية المتواجدة داخل المغرب إلى فرنسا، ووضع الرعايا الفرنسيين في المدن الساحلية، إلا أن ليوتي رفض انسحاب الرعايا إلى الساحل واقنع حكومة فرنسا بضرورة إبقائهم للمحافظة على مناطق النفوذ الفرنسية أما ما يتعلق بالقوات فأرسل نصفها إلى فرنسا وعوضها بالمتطوعين والدرك، واتبع ليوتي سياسة تجاهل أحداث الحرب خاصة وأن أحداثها لم تجر على الأراضي المراكشية، وكان يهدف من وراء هذا التجاهل تغيير وجهة اهتمام الرأي العام التي قد يثيرها ولاءها الروحي للدولة العثمانية بل أن ليوتي خلال الحرب عمد إلى إقامة المعارض في الدار البيضاء وفاس خلال عامي 1915 و1916، ومع كل ذلك نجح بعض رجال الجامعة الإسلامية مع بعض العناصر الألمانية في الاتصال بقادة المغرب كالمولى عبد العزيز سلطان المغرب السابق والمولى عبد الحفيظ، كما اتصلوا بالريسولي وبهبة الله بن ماء العينين وكان هؤلاء جميعًا على خلاف مع المولى يوسف سلطان المغرب ويشكلون خطرًا عليه[38].

وقد تمكنت مجموعات مسلحة يقودها الأمير عبد الملك ابن أخ الأمير عبد القادر خلال عام 1915 من القيام بعمليات مسلحة ضد الفرنسيين الذين تمكنوا في 27يناير 1916 من الاستيلاء على معسكره ومع ذلك استمرت حركة الجهاد خلال السنوات 1917 – 1918 حتى اضطرت السلطات الفرنسية إلى استخدام سلاح الطيران والمدافع الرشاشة للقضاء على المقاومة التي استمرت حتى أكتوبر 1918[39].

وعلى الصعيد الخارجي شن العمال المراكشيون المهاجرون في فرنسا حملة واسعة لتأييد النضال في مراكش كما توجهت بعض الشخصيات الوطنية نحو الأستانة لعرض القضية المراكشية على المؤتمر الإسلامي مما أدى بحكومة الاتحاديين إلى إصدار قرار بوجوب استقلال مراكش وخروج الإسبان والفرنسيين منها، ولم يقتصر الأمر على الرفض الشعبي فقط بل أن المولى يوسف ساءه تصرف المسؤولين الفرنسيين ضد القبائل وعبّر عن امتعاضه ورفضه لهذه السياسة. وعندما انتهت الحرب لصالح الحلفاء تم تصفية النفوذ الألماني

---

(36) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص157 – 160.

(37) بخصوص ذلك راجع؛ أحمد القصاب (1986) تاريخ تونس المعاصرة 1881 – 1956، ت. حمادي الساحلي، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ص647 – 657.

(38) جلال يحيى، المرجع السابق، ص116 – 119.

(39) إسماعيل نوري الربيعي، (1999)، بعض ملامح الحركة الوطنية في المغرب العربي "البحوث التاريخية"، العدد (1)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص78.

في المغرب لصالح فرنسا سواء كان هذا النفوذ في منطقة الحماية الإسبانية أو الفرنسية، وأخذت السلطات الإسبانية تتوغل داخل منطقة حمايتها مما أدى إلى اصطدامها بالأمير عبد الكريم الخطابي في منطقة الريف والذي كان يطمح إلى تكوين جمهورية في إقليمه ذو الموارد الاقتصادية الهامة، وكان الأمير الخطابي على استعداد للتعاون مع إسبانيا لقربها من إقليمه ولتوافق عادات وأخلاق أهلها مع عادات أهالي الريف. وكان أيضًا لا يرى بأسًا في اقتباس العلوم الغربية بشكل لا يؤثر على شخصية بلاده. إلا أنه فوجئ بإسبانيا تعلن حمايتها على شمال المغرب فكان ذلك خيبة أمل له فرفض تقديم فروض الطاعة والولاء للمندوب السامي الإسباني وأعلن القطيعة بينه وبينها وصمم على ضرورة المقاومة لإخراج الإسبانيين من البلاد وفي ذلك الحين لم تكن إسبانيا تحتل سوى بعض المراكز الساحلية وكانت ضعيفة بشكل لا يسمح لها بتوسيع منطقة نفوذها ومده نحو الداخل ومع ذلك فإنها، ومع شعورها بالخطر الذي ينتظرها في الريف بدأت في مد سلطتها الفعلية منذ عام 1920 وعندما قام الخطابي بإعداد قوات لمعالجة القوات الإسبانية توفي أثناء الزحف وخلفه ابنه الأكبر (عبد الكريم). وكانت القوات الإسبانية في إقليم شمال المغرب تنقسم إلى ثلاث قيادات الأولى في مليلة في الشرق والثانية في سبتة أمام المضايق والثالثة في العرائش على المحيط الأطلسي جنوب طنجة وكل من هذه القيادات كانت ترجع مباشرة إلى وزير الحربية الإسبانية في مدريد، بالرغم من أن إسبانيا كانت قد عينت قائدًا عامًا للقوات الإسبانية في شمال إفريقيا منذ أول سبتمبر 1920 وكان ها الوضع بالإضافة إلى أحوال إسبانيا نفسها المتمثلة في سيطرة الضباط على الحياة العامة في إسبانيا ونقلهم هذه السيطرة إلى شمال إفريقيا وفشلهم في فهم معنى الحماية على أنها تعاون ودي بين الطرفين من أجل المنفعة المشتركة حيث فهموا أدركوا الحماية حكم إسباني يفرض على الأهالي ليحقق مصلحة إسبانيا وحدها إضافة إلى أن الجنود الإسبان كانوا يفتقرون إلى التدريب الجيد بالرغم من الأسلحة الحديثة التي كانوا يمتلكونها. ولذا فقد هزموا أمام قوات الريف التي يقودها عبد الكريم الخطابي طوال ثلاثة أشهر متتالية وكانت الأسلحة التي يستخدمها الثوار من أبناء الريف منتزعة من أيدي الجنود الإسبان ولأول مرة في تاريخ المغرب تتوحد قبائل شمال المغرب تحت حكومة واحدة حيث تمكن الخطابي من بسط سيطرته على كل بلاد الريف ووحد قبائلها واتخذ من (أجدير) عاصمة لدولته[40].

وفي 18مارس 1922 صدر قرار من الحكومة الإسبانية بمحاصرة سواحل الريف إلا أن قوات الثوار تمكنت من إغراق السفن الإسبانية عندما كانت تفرغ حمولتها من الذخائر في ميناء الحسيمة مما دفع إسبانيا إلى التفاوض مع الأمير الخطابي في يناير 1923 بهدف إطلاق سراح الأسرى الإسبان مقابل مبلغ مالي وإخلاء سبيل المغاربة السجناء في سجون مليلة وسبتة وتطوان ومع كل ذلك شدد الأمير هجومه على الخطوط الإسبانية طوال صيف 1923 مما أجبر السكرتير العام للمنطقة الإسبانية على عرض الاستقلال الذاتي للأمير عبد الكريم تحت الحماية الإسبانية، واستمر أبناء الريف في المقاومة وكان على إسبانيا أن تواجه هجماتهم في الوقت الذي تعاني فيه من المشكلات الداخلية. وكان من المتوقع أن تعقد هدنة بين جمهورية الريف وإسبانيا في مايو 1925 إلا أن النزاع الذي نشأ بين فرنسا والريف أدى إلى دخول إسبانيا طرفًا في هذا النزاع خاصة وأن الأمر يتعلق بما حققته ثورة الريف في منطقة الحماية الإسبانية حيث رأت فرنسا أن هذه الانتصارات تتعارض مع المصالحة الفرنسية، خاصة وأن إسبانيا فشلت في قمع الثورة، بل أن فرنسا طلبت من إسبانيا سحب قواتها من الداخل إلى الساحل كي لا تكون في مواجهة القوات الفرنسية التي تمكنت من احتلال نهر الورغة في مايو 1924 وعملت على إجراء تنظيمات إدارية بها في محاولة لاحتلال كل المنطقة الخاضعة لنفوذها وفق الحدود المرسومة بين المنطقتين

(40) جلال يحيى، المرجع السابق، ص130 – 132، 140 – 142.

الشمالية والجنوبية وقد تعارض هذا الأمر مع ما كان يسعى إليه الخطابي من توحيد الوطنيين في كلتا المنطقتين ولذا فقد قرر تحرير هذه المناطق بقوة السلاح خاصة وأن المساعي الدبلوماسية التي بذلها الأمير الخطابي فشلت، حيث أن فرنسا لم تعترف بجمهورية الريف لأن ذلك يتعارض مع اعترافها بسلطة سلطان المغرب وحقوقه الإقليمية إضافة إلى أن اعترافها بالجمهورية يؤثر على علاقتها بإسبانيا وبالرغم من ذلك حدثت مباحثات غير رسمية بين فرنسا والأمير عبد الكريم أدى عدم الاتفاق فيها إلى حدوث صدام بين الطرفين في إبريل 1925 وتمكن الأمير عبد الكريم من الوصول إلى منطقة الأطلس التي لم تكن القوات الفرنسية قد وصلتها وقطعت قوات الخطابي السكة الحديدية في المنطقة الواقعة بين تجازا وجرسين وكان لهذا الانتصار أثره في المغرب والعالم العربي والإسلامي حيث أثارت الحماس في أرجاء الوطن العربي والإسلامي، وفي المقابل أثارت غضب فرنسا التي صممت على وضع كل إمكانياتها ضد ثورة الريف ولذلك وضعت مشروعًا لتعاونها مع إسبانيا لقمع هذه الثورة كي تتمكن من القضاء على حركة المقاومة في جميع أنحاء المغرب. وشرعت الدولتان في التعاون لتحقيق ذلك العرض في يوليو 1925[41]. وكانت أولى الخطوات هي منع وصول الإمدادات والمؤن إلى دولة الخطابي ومراقبة التهريب من منطقة طنجة الدولية كما تعهد الطرفان بعدم عقد صلح منفرد معها[42]. وقد أدى هذا الاتفاق إلى تضييق الخناق على الأمير عبد الكريم الخطابي حيث حاصرته القوات الفرنسية المندفعة من الجنوب والإسبان المندفعين من الشمال واحتلت القوات الفرنسية المرتفعات المطلة على (ثارجيست) مقر قيادة الأمير الخطابي بعد سقوط أجدير ووجد الأمير أنه لا مفر من الاستلام وأن الاستمرار في القتال هو عملية انتحارية ولذا طلب الحماية من شريف قرية (إسنادا) الذي نصحه بالاستسلام وتم ذلك في 27يونيو 1926[43]. وفي الفترة ما بين 14يونيو و10 عقد مؤتمر في باريس بين الفرنسيين والإسبانيين لتسوية المشكلات السياسية الناتجة عن استسلام الأمير عبد الكريم وتم التوقيع على اتفاقية خاصة بتحديد خط الحدود بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية على أساس اتفاقية 17نوفمبر 1912، وفي ذات الوقت تمكنت الحملات الفرنسية من التوغل في الأراضي التي لازالت خاضعة للثوار مع بداية 1928 وشرعت في إجراء بعض التنظيمات الإدارية.. وظلت منطقة الحدود المغربية الجزائرية قرب (ثافيلالت) لا تخضع لسلطات الحماية في المغرب وتقاوم توغل قوات الحماية الفرنسية الموحدة في الجزائر ولذلك أنشأت فرنسا قيادة عامة خلال شهر ديسمبر 1929 تمكنت خلال السنوات 1930 – 1934 من احتلال كافة مناطق المغرب الأقصى وبالتالي خضعت كافة الأقاليم لحكومة المخزن التي تعتمد على الفرنسيين أكثر من اعتمادها على العناصر الوطنية. وكان لطبيعة نهاية مقاومة الأمير عبد الكريم الخطابي الأثر البالغ في توجيه الكفاح الوطني نحو العمل السياسي، وكانت سياسة فرنسا المتعلقة ببث بذور الشقاق بين أبناء المغرب عربًا بربر عاملًا من العوامل التي دفعت الغيورين إلى العمل السياسي ذلك أن فرنسا عمدت إلى مواجهة خطر التكتل الإسلام أو التكتل العربي بمحاولة تفتيت هذا التكتل خاصة وإنها كانت تعلم أن 80% من سكان المغرب الأقصى يعيشون في الجبال ويحتفظون بلغتهم الأصلية وعاداتهم وتقاليدهم ولذا سعت إلى تحويل جزء من هؤلاء السكان إلى المسيحية وترسيخ عاداتهم وتقاليدهم وإحياء لغتهم وصار الأمر أكثر خطورة عندما انتهت الحرب في الريف وأخذت فرنسا تنفذ سياستها بشكل منظم فأصدرت الظهير البربري 1930 وهو المرسوم القاضي بإعطاء مجلس الجماعة الحق في الفصل في القضايا المدنية وفقًا للعرف السائد بينهم، أما القضايا الجنائية فتحكم فيها محاكم جديدة تقام في

([41]) المرجع نفسه، ص152، 163، 165، 166، 170.

([42]) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص355.

([43]) جلال يحيى، المرجع السابق، ص202.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

المناطق التي تقطنها البربر، وكان ذلك إيذانًا ببدء العمل السياسي بشكل منظم خاصة وأن المسألة باتت تتعلق بالمعتقدات وقد عمت المظاهرات المدن حتى اضطرت السلطات الفرنسية إلى تغيير سياستها وأعلنت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر اختياري يعود إلى رجال القبائل أنفسهم، وكان رواد هذه المظاهرات الشباب المثقف الذي تخرج من المدارس الفرنسية وجمع بين ما تلقاه في هذه المدارس وبين الثقافة العربية ومن هؤلاء أحمد بلافريج وعلال الفاسي وقد عمل هؤلاء على تأسيس (كتلة العمل المراكشي) عام 1930 وفي عام 1932 أصدرت مجلة (العمل المراكشي) لتكون لسان حالها وتعبر عن آرائها كما عملت الكتلة على توثيق علاقتها ببقية أجزاء المغرب الأقصى خاصة المنطقة الإسبانية حيث اتصل علال الفاسي بكل من عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنونه في محاولة لإنشاء فروع للكتلة في المنطقة الشمالية. وكأثر للموروث الثقافي في المغرب فإن رجال الكتلة احتفظوا بولائهم للسلطان الذي كان بمثابة الرمز الروحي باعتباره أمير المؤمنين ولذا فإنهم عبروا عن ولائهم له في أكثر من مناسبة ولم يعلنوا عن برنامجهم كحزب سياسي وإنما كانت اتجاهًا سياسيًا وطنيًا يعمل لمصلحة الوطن تحت راية السلطان، وكان أول برنامج عمل جماهيري خلال عام 1934 حين رفضت الإقامة العامة الفرنسية صلاة السلطان محمد الخامس في جامعة القرويين التي تعتبر مقرًا للكتلة وقد تضمن هذا البرنامج بعض الإصلاحات الداخلية كالتقيد بنظام الحماية وإلغاء الإدارة المباشرة وفتح باب الوظائف أمام العناصر التي تلقت تعليمًا يؤهلها لذلك، وفصل السلطات القضائية عن السلطات الإدارية وإنشاء مجالس بلدية ومجالس للطوائف كخطوة أولى نحو الحكم النيابي مع ضرورة الإبقاء على السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد السلطان خلال هذه المرحلة كما طالبت ببعض الإصلاحات الاقتصادية وحق العمال في إنشاء النقابات وتوحيد نظام التعليم في المغرب وكانت تهدف من هذا المطلب إلغاء الحقوق التي أعطتها فرنسا للعناصر البربرية وهدفت من ورائها إلى خلق هوة ثقافية بين عناصر الأمة في المغرب وباعتبار أن عناصر الكتلة لا يمثلون حزبًا ذو اتجاه سياسي معين فقد أدى ذلك إلى مطالبتها بإرسال البعثات إلى باريس والقاهرة وبإمعان النظر في هذا المطلب يتضح أن هناك اختلاف في الاتجاهات بين عناصر الكتلة وهو ما أدى إلى حدوث انشقاق بين علال الفاسي ذو الثقافة الدينية التقليدية ومحمد الوزان المثقف بالثقافة الغربية حيث انسحب محمد الوزاني عقب فوزه بالأمانة العامة عندما أعيد تنظيم الحزب بعد صدور قرار بحله من قبل السلطات الفرنسية وقد رأى الكثيرون أن سبب انسحابه هو فوز علال الفاسي برئاسة الحزب والحقيقة هي أن الوزاني رأى أن مؤيدي اتجاهه القاضي بالمطالبة بالدولة الدستورية أضحوا قلة داخل الحزب وأن الأغلبية ترى أن نوع الحكم يجب أن يكون حكم شوري أو دستوري مرتبط بالنظام الملكي ولذا فقد رأى أن الانسحاب أفضل وسيلة ليتمكن من تأسيس حزب يتفق والاتجاه الذي تبناه وقد اختير أحمد بلافريج أمينًا عامًا بدل الوزاني ولكن فرنسا أمرت بحل اللجنة التنفيذية للحزب في مارس 1937 مما جعل علال الفاسي يعيد تأسيس الحزب تحت اسم (الحزب الوطني) وكانت صحيفة (الأطلس) لسان حال الحزب تعلن باستمرار تمسكها بالإسلام وبالنظام الملكي، كما طالبت في أكثر من مناسبة بضرورة الحد من نشاط المبشرين بالمسيحية في مناطق البربر ولكن فرنسا ساءها هذا النشاط ولذا اعتقلت زعماءه وأمرت بحله(44).

وبالرغم من وجود بعض الاتصالات بين العناصر الوطنية في منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة الحماية الإسبانية في الشمال. إلا أن ارتباط هذه المنطقة ببقية العالم العربي وبالبحر المتوسط كان أوضح، ولم يتسم عمل الزعماء الوطنيين في هذه المنطقة بالاتحاد، وإنما كان لكل

(44) المرجع نفسه، ص263، 265 – 270.

منهم برنامجه الخاص رغم أنهم متفقون في المبدأ سواء فيما بينهم أو مع الوطنيين في منطقة الحماية الفرنسية، فرئيس حزب الإصلاح عبد الخالق طريس كان يعمل من تطوان ويصر على ضرورة البدء بالإصلاح كأساس لتكوين المجتمع أما محمد المكي الناصري رئيس حزب الوحدة والاستقلال الذي كان يعمل من طنجة فكان يؤكد على ضرورة وحدة المغرب قبل المطالبة بالاستقلال لأن المطالبة بالاستقلال قبل الوحدة، وهو ما كان يطالب به الوزاني، قد يؤدي إلى ضياع بعض الأقاليم المغربية وكان لكل حزب صحيفة ناطقة باسمه، وبالتالي افتقدت الحركة الوطنية إلى وحدة العمل وقد يكون غياب الخطر الخارجي خلال هذه الفترة سببًا في ذلك إلا أن اندلاع الحرب العالمية وما حملته من أخطار أدت بالزعماء الوطنيين إلى مزيد من التقارب[45].

حيث حدث تقارب بين السلطان محمد الخامس وعناصر الحركة الوطنية المراكشية، فاندفع الاثنان إلى التعاون بالرغم من المساعي الفرنسية لشق الصف المراكشي بنفي السلطان محمد الخامس 1952، والتقرب من بعض الشخصيات المتعاونة معها أمثال محمد بن عرفة (أحمد أعمام محمد الخامس) والقائد الجلاوي. وأجبر هذا التقارب السلطات الفرنسية إلى الإفراج عن السلطان الذي عاد من منفاه عام 1955 ليشكل حكومة مراكشية معظم أعضائها من حزب الاستقلال الذين تفاوضوا مع فرنسا من أجل الاستقلال، وفعلًا تم الحصول على الاستقلال في 2مارس 1956. وفي إبريل من نفس العام تخلت إسبانيا عن منطقة الريف واستقلت بالتالي مراكش بالكامل وتغير لقب السلطان إلى ملك[46].

ليبيا:

انفردت ليبيا بالوجود الإيطالي وكان وضعها عند نشوب الحرب العالمية الأولى هو ما أقرته معاهدته أوشي لوزان السالفة الذكر، والتي ترتب عليها توقف حركة الإمداد عن الليبيين من الدولة العثمانية وحدث فراغ سياسي بسبب انسحاب الضباط الأتراك الذين كانوا يقودون المعارك ولسد هذا الفراغ برزت زعامات محلية إلا أن هذه الزعامات فشلت في أن تتخذ موقفًا موحدًا في مواجهة القوات الإيطالية التي بدأت تتوغل داخل البلاد ففي برقة ظهر السيد أحمد الشريف وفي الجبل الغربي برز سليمان الباروني. وقد استمرت قيادة السيد أحمد الشريف حتى عام 1918 حيث كان له نفوذ قوي لدى رؤساء العشائر ومشايخ القبائل تمكن بواسطته من تعزيز الوحدة الوطنية وسد الفراغ السياسي الذي تركه انسحاب الضباط والجنود الأتراك من ميدان القتال، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى زعزعة هذه القيادة حيث عمد السلطان العثماني إلى استغلال هذه القيادة في تجهيز حملة ضد الإنجليز في مصر رافعًا بذلك شعار الجهاد ومستغلًا بذلك نفوذه الروحي في ليبيا، وأوعز إلى السيد أحمد الشريف بمهاجمة الإنجليز في مصر ومهد لذلك بإرسال (نوري بك) ليتولى القيادة العامة ومعه كتاب تعيين السيد أحمد الشريف نائبًا عن السلطان في أفريقيا الشمالية ومع أن السيد أحمد الشريف رفض في البداية خطة الأتراك التي تطلبت مهادنة إيطاليا ومهاجمة الإنجليز الذين كانوا يساندونه عندما كان في صراع مع فرنسا في الجنوب إلا أنه مع كل ذلك وجد نفسه يرتكب خطأ سياسيًا بمهاجمة الإنجليز في مصر مدفوعًا بمؤامرة دبرها كل من نوري بك وجعفر العسكري وانتهت المعركة الفاصلة في 26فبراير 1916 في منطقة العقاقير شرقي سيدي براني حيث دخل الجيش البريطاني السلوم يوم 24مارس 1916. وعرض الصلح على السيد أحمد الشريف إلا أنه رفض وانسحب إلى واحة جغبوب في أوائل 1917 ومنها إلى العقيلة التي ظل بها إلى أغسطس 1918 حيث توجه إلى الأستانة، واضطر الأمير إدريس السنوسي الذي انتقلت إليها الزعامة إلى مفاوضة إيطاليا

---

(45) ظاهر جاسم محمد، المرجع السابق، ص289 – 292.

(46) عز الدين عبد السلام العالم، (2000)، تاريخ ليبيا المعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، ص43 – 46.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

بعد أن انضمت إلى جانب الإنجليز خاصة وأن ظروف البلاد لم تعد تسمح بالمقاومة حيث حل الجفاف بالبلاد وكان من الصعب الحصول على المؤن بعد إغلاق المعابر التي تربط ليبيا بمصر وتمد المجاهدين باحتياطاتهم من مؤن وعتاد، وفعلًا تم الاتفاق في عكرمة (16إبريل 1917) على تحديد مناطق نفوذ الإيطاليين والمجاهدين وفتح الحدود بين مصر وبرقة وفقًا للقوانين والمعاملات الدولية[47].

وفي طرابلس، التي أقام فيها الإيطاليون حكومة منفصلة عن برقة في سبتمبر 1913، استغل المجاهدون فرصة انشغال إيطاليا بالحرب ونظموا صفوفهم وتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالقوات الإيطالية 28إبريل 1915 وقد أدى هذا الانتصار بالقبائل إلى شق عصا الطاعة على الإيطاليين فلم يبق تحت سيطرتهم سوى زواره وجنزور[48]. وفي هذه الأثناء أصدرت تركيا فرمانًا بتعيين سليمان الباروني واليًا على طرابلس وقائدًا عامًا لقواتها وقد بدأ الباروني بتأسيس حكومة عربية تحت لواء الأستانة وأصدر في 17 أكتوبر 1916 منشورًا أعلن فيه إلحاق طرابلس الغرب بالولاية العثمانية وأخذ يرتب لإنشاء حكومة منظمة، إلا أن النزاع بين الزعماء أدى إلى إخفاقه ومكنت إيطاليا من القضاء على مخططه[49].

وفي مايو 1918 أوفدت الحكومة العثمانية الأمير عثمان فؤاد إلى طرابلس ليستلم القيادة العليا في إفريقيا الشمالية ويعمل على إزالة الخلافات بين الزعماء ويوحد القيادة الوطنية في شقي ليبيا (برقة وطرابلس) إلا أن جهوده نجحت في توحيد الزعامات في طرابلس فقط، وتم التوصل قبيل سقوط الأستانة في أيدي الحلفاء إلى إنشاء جمهورية في طرابلس تمتع فيها كل زعيم من زعماء طرابلس بمكانة مساوية لبقية أقرانه، وأعلن عن ذلك في 18نوفمبر 1918 وأصدر مجلس الجمهورية بيانًا أعلن فيه عن تأسيس الجمهورية وقرر إرسال بلاغ بذلك إلى الرئيس ويلسن[50].

وقد عارضت إيطاليا هذا المشروع وكثفت من عملياتها العسكرية ضده إلا أنها اضطرت في النهاية إلى طلب الدخول في مباحثات صلح وطالب المفاوضون الطرابلسيون بمساواتهم بالإيطاليين في الحقوق ومع أن الحكومة الإيطالية رفضت هذه المطالب في البداية إلا أنها اضطرت لاستئناف المفاوضات مع أعضاء حكومة الجمهورية الطرابلسية وقدم الزعماء مطالبهم في إبريل 1919، وكانت هذه المطالب أكثر اعتدالًا من سابقتها حيث اكتفوا بطلب تنصيب أمير مسلم على الإمارة المرتقبة وتأسيس برلمان ثلاثة أرباعه من المسلمين والربع الباقي من الإيطاليين واليهود وتأليف جيش وطني من خمسة آلاف جندي تكون الخدمة فيه إجبارية وسك عملة عربية ووضع علم وطني للإمارة وجعل التعليم الابتدائي إجباري وتأسيس محاكم مختلفة للفصل بين العرب والطليان. وانتهت المفاوضات في 14إبريل 1919 وصدر قرار من الحكومة الإيطالية في 4مارس 1919 يتضمن أحد عشر بندًا مفادها الاعتراف بمنح الجنسية الإيطالية للعرب في طرابلس والمساواة بين الإيطاليين والطرابلسيين على أن يخضع الطرابلسيون لقوانينهم الخاصة بالأحوال الشخصية والتأكد على حقهم في تولي الوظائف المدنية والعسكرية. وعلى أثر هذا البلاغ أبرم اتفاق بين الطرفين في 12إبريل 1919 أطلق عليه صلح (سواني بن يادم) تضمن قرارًا بتسمية (حكومة القطر الطرابلسي) ويدير القطر مجلس مؤلف من ثمانية أعضاء وطنيين منتخبين من بين أعضاء

([47]) مصطفى علي هويدي، (1998)، تأثيرات الحرب العالمية الأولى على حركة الجهاد "بحوث دراسات في التاريخ الليبي" ج2، مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص204 – 209.

([48]) عبد العظيم رمضان، (د.ت) الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، دار المعارف الإسكندرية، ص202 – 205.

([49]) مصطفى علي هويدي، (2000)، الجمهورية الطرابلسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص109.

([50]) محمد فؤاد شكري، (1948)، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

مجلس النواب وعضوين إيطاليين ينتخبهما الحاكم ويرأس هذا المجلس حاكم عام يعين من قبل ملك إيطاليا ويسن قوانين البلاد مجلس نواب ينتخبه الأهالي وله ما لمجلس الدول المتقدمة من سلطات وحقوق وللوطنيين الحق في الوظائف المدنية والعسكرية والقضائية وفي أول يوليو 1919 أصدر الملك عمانويل الثالث ملك إيطاليا قانونًا أساسيًا يضمن قواعد هذا الاتفاق(51). وبعد أن سوت الحكومة الإيطالية علاقتها مع الزعماء في طرابلس سعت إلى التوصل إلى اتفاق مع حكومة إجدابيا التي يرأسها السيد إدريس السنوسي ليحل هذا الاتفاق محل اتفاقية عكرمة المؤقتة والتي عقدت عام 1917 وانتهت المفاوضات باتفاقية الرجمة في 25أكتوبر 1920 التي اعترفت فيها إيطاليا بإمارة السيد إدريس السنوسي على برقة ووفقًا لهذه الاتفاقية حددت مناطق النفوذ الإيطالية وهي المناطق الساحلية، والمنطقة الداخلية الخاصة بإمارة السيد إدريس السنوسي وتشمل الواحات (الجغبوب، الكفرة، جالة، وأوجلة) كما أقرت الاتفاقية إلغاء الأدوار وإصدار قانون أساسي لبرقة على غرار القانون الذي وضع بطرابلس وقد رفض مشايخ القبائل حل الأدوار ولذا عقد اتفاق آخر في (بومريم) في 30سبتمبر 1921 تم الاتفاق فيه على إنشاء أدوار مشتركة من الإيطاليين والليبيين(52).

وكانت هناك أزمة عدم ثقة بين الإيطاليين والمجاهدين سواء في برقة أو طرابلس، ولذا تلكأ الإيطاليون في تنفيذ القانون الأساسي، بل أنهم باتوا يبثون بذور الشقاق بين الزعماء وكان نتيجة ذلك ما حدث بين رمضان السويحلي وعبد النبي بالخير وأحداث الجبل الغربي وبذلك ثبت فشل حكومة القطر الطرابلسي. وأمام هذا الوضع برزت أصوات تنادي بإقامة حكومة مؤسسة على الشرع الإسلامي تحت زعامة أمير مسلم تقره الأمة ويتمتع بالسلطة الدينية والمدنية والعسكرية ويشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة وتم الاتفاق في مؤتمر العزيزية على هذه المطالب وتم تشكيل هيأة الإصلاح المركزية إلا أن معظم أعضاءها كانوا من أنصار سياسة التساهل مع إيطاليا ومع كل ذلك فإن إيطاليا وضعت العراقيل في طريق الوفد الذي حاول السفر إلى روما لعرض مطالب الهيئة على الحكومة المركزية. وعندما عاد الوفد إلى طرابلس في أواخر عام 1921 كانت الأمور قد ساءت وتجدد النزاع بين زعماء الجبل الغربي ولذا دعت هيأة الإصلاح إلى عقد مؤتمر غريان الذي اتفق فيه على مبايعة السيد إدريس السنوسي بالإمارة وكان عبد الرحمن عزام من أنصار الدعوة بالإمارة للسيد إدريس السنوسي ولذا فقد بذل جهده لتحقيق هذا الغرض في مؤتمر سرت في أواخر 1921(53).

ووصل كتاب البيعة إلى الأمير إدريس السنوسي في أكتوبر 1922 في الوقت الذي كانت فيه إيطاليا تشهد تغيرات سياسيًا نتيجة وصول الحزب الفاشي بزعامة موسوليني إلى الحكم في إيطاليا وألغى جميع الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة السابقة مع المجاهدين وبذلك تجددت المقاومة في برقة بزعامة عمر المختار الذي أوكل إليه الأمير إدريس السنوسي قبل سفره إلى مصر في ديسمبر 1922 مهمة تنظيم حركة المقاومة كما أوكل إلى السيد الرضا السنوسي كل ما يتعلق بالشؤون الدينية وإنشاء هيأة مركزية في برقة من رؤساء القبائل للاضطلاع بأعباء الإدارة. وعندما شرع الوالي الإيطالي الجديد في حل الأدوار تجدد القتال في برقة كما تجدد أيضًا في طرابلس إلا أن الأمر ما لبث أن استتب للإيطاليين في طرابلس بسبب تعدد الزعامات وقد أعلن الوالي الإيطالي الجديد في افتتاح الدورة البرلمانية في 6مارس 1923 عدم إخلاص برقة لإيطاليا وذلك يعني ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإخضاعها كما أعلن عدم اعتراف حكومته بالسنوسية طرفًا في أي مفاوضات لأنها مجرد طريقة دينية وليس لها سلطة سياسية وبذلك تجدد القتال بين الطرفين وتم تشكيل ثلاثة

---

(51) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص208 – 210.

(52) عمر سعيد يغني، حركة جهاد الليبي، خلال الفترة 1919 – 1921 "بحوث ودراسات في التاريخ الليبي" المرجع السابق، ص240 – 244.

(53) عقيل محمد البربار، (1998)، "حركة عمر المختار في الجبل الأخضر" المرجع نفسه، ص340 وما بعدها.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 **ISSN: 2312 – 4962**

أدوار لكل منها قائد، وأسندت القيادة العليا لعمر المختار الذي ظل يقود المعارك لمدة قاربت على الثماني سنوات تمكن خلالها من إلحاق الهزيمة بالقوات الإيطالية في عدة مواقع، وحتى أواخر 1926 لم تستطع القوات الإيطالية تسجيل أي انتصار حاسم ضد المجاهدين رغم احتلال واحة الجغبوب مصدر إمداد المجاهدين في 26فبراير 1926، حيث ظلت الثورة مستمرة حتى عين (بادليو) حاكمًا عامًا في يناير 1931 وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الكفاح وأعلن الحاكم الجديد العفو عن كل من يلقي سلاحه كما طلبت في مارس الاجتماع بعمر المختار للتفاوض في شروط الصلح(54).

وبذلك أجبرت حركة المقاومة إيطاليا على الاعتراف بها بعد أن أعلنت سابقًا عدم اعترافها بالسنوسية. وبالرغم من أن الهدنة التي عقدت بين الطرفين قد أعطت إيطاليا فرصة بدر بذور الخلاف بين الزعماء في برقة ليتسنى لها القضاء على المقاومة إلا أنها لم تتمكن من ذلك إلا بعد أن اتبعت أسلوبًا أكثر وحشية وهو عزل الأهالي عن المجاهدين في معتقلات امتدت من السلوم إلى العقيلة وحل الزوايا السنوسية ومصادرة أملاكها وأوقافها وأصدرت حكمًا بالإعدام على كل من يتصل بالمجاهدين ولهذا الغرض أنشأت ما سمي (بالمحكمة الطائرة) في إبريل 1930 وذلك لإصدار الأحكام السريعة وتنفيذها على يد السلطات المحلية كما أغلقت الحدود المصرية لمنع الإمدادات عن المجاهدين في الجبل الأخضر والواحات. وبهذه الكيفية تمكن الإيطاليون من محاصرة المجاهدين الذين اشتبكوا معهم في عدة معارك واستمرت حتى سبتمبر 1931 حيث وقع عمر المختار أسيرًا في يد فرقة من الخيالة الإيطالية وأعدم بعد محاكمة صورية في سلوق في 16سبتمبر 1931 ولم تستمر المقاومة بعد ذلك سوى أربعة أشهر دانت بعدها البلاد للسيطرة الإيطالية التامة(55) وبدأت مرحلة الاستيطان الزراعي عندما أعلن المجلس الفاشستي أن ليبيا المحافظة التاسعة عشر من المحافظات الإيطالية، وبذلك شهدت موانئ ليبيا أفواجًا من المستوطنين الإيطاليين منذ عام 1932 حتى بلغ عددهم قبيل الحرب العالمية الثانية مائة ألف مستوطن، واستلم هؤلاء المستوطنون بيوتًا حديثة بالمزارع المخصصة لهم، وفي كل مستوطنة زراعية وضعت قوة إيطالية، كما أنشئت بها مدارس ومستوصفات وحُذِّر المواطنون من الاقتراب من هذه المستوطنات إضافة إلى ذلك صدرت القوانين بتعليم أبناء الليبيين في المدارس الإيطالية كما تم طلينة الإدارة(56).

وبنهاية المقاومة تحول الليبيون إلى العمل السياسي خاصة في الخارج عمل المهاجرون والطلبة الدارسون خارج البلاد على تأسيس هيئات للعمل السياسي فأسس الطلبة الليبيون برواق المغاربة بمصر النادي الثقافي في أواخر عام 1942 عمل هذا النادي على الربط بين التيارات الفكرية السائدة في مصر والعالم المتقدم وليبيا وكان هذا النادي يستمد دعمه من المهاجرين الليبيين بمصر وبعد تأسيس جامعة الدول العربية تكفلت هذه الهيأة بدعمه. وفي بلاد الشام أسس الليبيون جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي 1928 التي أعلنت عن تأييدها لتأسيس فصائل من المهاجرين الليبيين للمشاركة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء وقد تم ذلك بالفعل في 19أغسطس 1940، وشاركت هذه الفصائل مشاركة فعلية في العمليات الحربية خلال زحف الحلفاء من مصر نحو ليبيا(57).

---

(54) يوسف البرغثي، (2000)، حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر 927 – 1932، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، (طرابلس، ص75 وما بعدها.

(55) عز الدين العالم، المرجع السابق، ص70.

(56) عمر محمد المجدوب، "ظاهرة الاستيطان الإيطالي وفكرة أبدية وجوده في ليبيا"، الشهيد، ع. 12 – 13، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991 – 1992، ص95 – 98.

(57) محمود الشنيطي، (1951)، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص168 – 170.

وبذلك واصل الليبيون كفاحهم السياسي خارج البلاد بعد القضاء على المقاومة في الداخل وقد تمكنوا من خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية من الحصول على وعد من بريطانيا باستقلال برقة. إلا أن هذا الوعد لم يحقق إلا في أواخر 1949. بعد أن خاض الليبيون معركة كفاح سياسي مع دولتي الإدارة (بريطانيا وفرنسا) اللتين احتلتا ليبيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء. ونجم هذا الكفاح إعلان استقلال ليبيا في ديسمبر 1951.

من خلال ما سبق يتضح أن أقطار المغرب العربي شهدت خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين صراعًا مع القوى الاستعمارية المتمثلة في الاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر والفرنسي الإسباني في المغرب ولإيطالي في ليبيا. وقد لعبت الخلفية التاريخية وطبيعة الاحتلال دورًا في تحديد وسيلة مقاومة هذا الاستعمار فتونس اختلفت عن غيرها من بلدان المغرب العربي حيث كان الطابع الغالب على الحركة الوطنية فيها هو المطالبة بالدستور وذلك راجع إلى تطور الاتجاهات السياسية فيها، وكان لموقعها الجغرافي القريب من بلاد المشرق العربي تأثير كبير على هذه الاتجاهات منذ مطلع القرن العشرين. حيث تأثرت تونس بالحركات التي ظهرت في الشرق الأوسط سواء كان عثمانيًا أم عربيًا وتميزت بوجود جامع الزيتونة كأقدم الجامعات الإسلامية في الوطن العربي. كما تميزت بظهور حركة الإصلاح على يد خير الدين التونسي الذي دعم روابط تونس بالدولة العثمانية وأنشأ المدرسة الصادقية 1875 التي طورت الدراسة تطويرًا حديثًا كان نتاجه تخريج عدد من رواد الحركة الوطنية مثل علي باش جانبه وبشير خضر الذي أنشأ المدرسة الخلدونية الحديثة في تونس على غرار المدرسة الصادقية وكان هناك تجاوب واضح بين تونس والمشرق خاصة مع ظهور الحركة السلفية المتحررة على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وكان لهذا الاتصال أثره في ظهور اتجاه عربي إسلامي مضاف إليه جزء من الثقافة الأوروبية نتيجة لازدياد الاحتكاك بفرنسا بعد فرض حمايتها على تونس وبذلك فإن الحركة الفكرية والاتجاهات السياسية كانت متطورة إذا ما قيست بغيرها من بلدان المغرب العربي. أما في الجزائر ومراكش وليبيا لم يتضح فيها تطور الاتجاهات السياسية بنفس القدر الذي كان موجودًا في تونس. لذا فإن الحركة الوطنية في الجزائر اتخذت عدة مسميات وطالبت بالاندماج تارة وبالإصلاحات تارة أخرى. أما في مراكش وليبيا فقد طالبت بالاستقلال التام في ظروف كان من المستحيل تحقيق هذا الهدف في وقت كان الاستعمار جاثم بكل قوته على هذه البلدان.

النتائج:

اتضح من خلال البحث أن بلدان المغرب العربي مرت بظروف متشابهة، وإن لم تكن هذه الظروف في نفس الفترة الزمنية، وكانت مقاومتها للاستعمار نابع من قناعتها بوحدتها العرقية والدينية والتاريخية، ولذلك تضامنت شعوب هذه الدول في عدة مواقف ومن مظاهر هذا التضامن:

قيادة خليفة بن عسكر للثورة في الجنوب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي، ومساهمة كثير من العناصر الليبية فيها.

اتضح التضامن من خلال أهداف الصحف والمجلات التي أصدرها المغاربة في الخارج كصحيفة (التونسي) وكذلك (مجلة المغرب) التي كانت تعكس أماني المغرب العربي من ليبيا إلى مراكش كوحدة واحدة.

عندما عقد المؤتمر الثالث للقوميات 1915 تبنّى الناشط (محمد باش حانية) نقل رغبات الشعبين التونسي والجزائري في الاستقلال وأعيدت الكرّة في 1918 حيث تآلفت اللجنة التونسية الجزائرية لتحرير المغرب العربي التي قدمت مطالبها في استقلال المغرب إلى مؤتمر الصلح 1919 وإلى الرئيس ولسن مذكّرة إياه بمبادئه التي أعلن عنها.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

التوصيات

إن دراسة تاريخ المغرب العربي من الدراسات المهمة وهناك الكثير من الموضوعات التي لازالت بحاجة إلى من يطرقها خاصة تلك التي تكشف عن وجود روابط تربط بين هذه البلدان ببعضها ومن بين هذه الموضوعات:

- كتابات وآراء الرحالة الذين جابوا هذه المنطقة.
- دراسة التيارات الفكرية التي سادت هذه المنطقة ومدى تأثيرها.
- دراسة المراكز الثقافية في هذه البلدان ومدى اهتمامها بالروابط العرقية والتاريخية والدينية لهذه الدول.

المراجع:

أبو القاسم سعد الله، (د.ت) الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945 ج3، معهد البحوث العربية، القاهرة.

أبو القاسم سعد الله، (1969) الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب، بيروت.

أحمد القصاب (1986) تاريخ تونس المعاصرة 1881 – 1956، ت. حمادي الساحلي، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.

أحمد طربين (1970) التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، د، ن، دمشق.

إسماعيل نوري الربيعي، (1999) بعض ملامح الحركة الوطنية في المغرب العربي "البحوث التاريخية، العدد (1) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

بشير بلاح، (2006) تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر.

جلال يحيى، (1981) المغرب الكبير، ج2، دار النهضة العربية، بيروت.

الحبيب تامر، (1986) هذه تونس، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت.

الشريف بن الحاج عثمان، (د.ت)، لمحات على تاريخ تونس الحديث 1818 – 1924، ط1، دار السلام، تونس.

شوقي الجمل (1997) المغرب العربي الكبير، ط2، المكتب المصري، القاهرة.

ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الإفريقية، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، ص287 – 289.

عبد الرحيم عبد الرحمن، (1990) تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط5، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

عبد العظيم رمضان، (د.ت)، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، دار المعارف الإسكندرية.

عبد الحميد البطريق، (1974) التيارات السياسية المعاصرة 1815 – 1960، دار النهضة العربية، بيروت.

عز الدين عبد السلام العالم، (2000)، تاريخ ليبيا المعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس.

على العلوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي (د، ت، 1989).

عمر محمد المجدوب، "ظاهرة الاستيطان الإيطالي وفكرة أبدية وجوده في ليبيا"، الشهيد، ع. 12 – 13، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991 – 1992.

محمد سعيد القشاط، (1978)، خليفة بن عسكر، الصفحة الأولى، دار النهضة، بيروت.

محمد فؤاد شكري (1948)، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014 ISSN: 2312 – 4962

محمود الشنيطي، (1951)، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

مصطفى على هويدي (1998)، تأثيرات الحرب العالمية الأولى على حركة الجهاد "بحوث دراسات في التاريخ الليبي"، ج2، مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

مصطفى علي هويدي، (2000)، الجمهورية الطرابلسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.

يوسف البرغثي، (2000)، حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر 927 – 1932، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.